



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 19 آذار/ مارس، 2024

الحرب وتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة

محمود محارب

الحرب وتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة

سلسلة: تقييم حالة

19 آذار/ مارس، 2024

محمود محارب

باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أستاذ جامعي فلسطيني له العديد من الكتب والأبحاث المتعلقة بالصهيونية وإسرائيل، والقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي. حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من «الجامعة العبرية» في القدس. وفي عام 1986 حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من قسم العلوم السياسية في جامعة ريدينغ في إنكلترا. ومنذ عام 1987 حتى عام 1990، عمل مديراً لمركز الأبحاث التابع لجمعية الدراسات العربية في القدس المحتلة.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2024

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
1	جذور فكرة التهجير
2	التهجير بعد حرب 1967
4	التهجير بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023
4	وثيقة رسمية إسرائيلية تدعو إلى التهجير
7	اجتماع شعبي يدعو إلى التهجير
8	خاتمة
9	المراجع

مقدمة

استغلت إسرائيل عملية طوفان الأقصى التي قامت بها حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، لشنّ حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وأعلنت أن هدفها من الحرب القضاء على حكم حماس وعلى قوتها العسكرية في القطاع. بيد أنها سعت في الوقت نفسه لتحقيق هدف آخر هو تهجير الفلسطينيين أو معظمهم من قطاع غزة إلى سيناء المصرية وإلى دول أخرى في المنطقة والعالم. وفي هذا السياق، قام الجيش الإسرائيلي بعملية تدمير شاملة للمدن والمخيمات والبلدات الفلسطينية في القطاع، أتت على المباني السكنية ومختلف البنى التحتية التي تزود الخدمات الضرورية لحياة المواطنين المدنيين مثل الكهرباء والماء، وكذلك مختلف المؤسسات بما في ذلك المدارس والجامعات والمستشفيات والمساجد والكنائس والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة والمنشآت الاقتصادية والصناعية وطرق المواصلات والحقول الزراعية ... إلخ. وحتى منتصف آذار/ مارس 2024، استشهد أكثر من 72000 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، إضافة إلى نحو 7000 مفقود، وجرح أكثر من 72000 معظمهم من النساء والأطفال. ولم تأت جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في القطاع لتحقيق أهداف عسكرية أو لإشباع غريزة الانتقام فحسب، وإنما أيضاً، وأساساً، لتحويل القطاع إلى منطقة غير صالحة للعيش فيها، لدفع الفلسطينيين إلى الهجرة منه.

بذور فكرة التهجير

انبثقت فكرة طرد الشعب الفلسطيني من أرضه من صلب الحركة الصهيونية، ورافقت تطور المشروع الصهيوني في فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى اليوم. ولا نكاد نجد قائداً صهيونياً لم ينادِ بطرد الفلسطينيين من وطنهم، وربط تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين بطرد الفلسطينيين منها¹. وقد تشكّل في ثلاثينيات القرن العشرين إجماع صهيوني، شمل الأحزاب والمؤسسات الصهيونية المختلفة، يدعو إلى تهجير الفلسطينيين من فلسطين. وأقامت الوكالة اليهودية وإسرائيل ثلاث لجان ترحيل (ترانسفير) لوضع الخطط العملية لتهجير الفلسطينيين من فلسطين وتوطينهم خارجها، خاصة سورية والعراق وشرق الأردن؛ الأولى في عام 1937، والثانية في عام 1942، والثالثة في عام 1948². إلى جانب ذلك، وضعت منظمة الهاغاناه الصهيونية خطاً عسكرياً في أربعينيات القرن العشرين طوّرتها إلى الخطة "د" (دالت) في آذار/ مارس 1948، وباشرت تنفيذها في بداية نيسان/ أبريل 1948. وفي حرب 1948، طردت المنظمات العسكرية الصهيونية والجيش الإسرائيلي نحو 800 ألف فلسطيني من مدنهم وبلداتهم وقراهم.

شكّلت قضية اللاجئين الفلسطينيين حلقة مركزية في الصراع العربي - الإسرائيلي. ففي حين طالب الفلسطينيون والدول العربية ومعظم الدول في العالم بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، رفضت إسرائيل ذلك بشدة، كما رفضت تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الذي صدر في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948، والذي دعا إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وسعت إسرائيل منذ تهجيرهم في حرب 1948 إلى توطينهم في الدول العربية، لا سيما سورية والعراق وشرق الأردن، وفي دول أخرى في العالم. وقد أيدت الولايات المتحدة الأميركية توطين أغلبية اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، وخاصة في سورية والعراق وشرق الأردن وسيناء، وإعادة جزء قليل منهم فقط إلى ديارهم، وطرحت قبل حرب حزيران/ يونيو 1967 العديد من المشاريع في هذا الخصوص.

1 محمود محارب، "الصهيونية والهاجس الديمغرافي"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 194 (أيار/ مايو 1989).

2 خلال الجولة الأولى من الحرب بين إسرائيل والدول العربية، تشكلت في أيار/ مايو 1948 "لجنة الترانسفير" الثالثة. وكان من أوائل من كشف النقاب عن حيثيات تأسيسها ونشاطها، رئيسها يوسف فايتس في مذكراته التي نشرها في خمسة مجلدات في عام 1965. ينظر: يوسف فايتس، يومياتي ورسائل للأبناء، مج 3 (رمات غان: مساده، 1965)، ص 291 - 374. (بالعبرية)

أثار وجود اللاجئين الفلسطينيين عمومًا، واللاجئين في قطاع غزة خصوصًا، قلق القيادات الإسرائيلية؛ فانشغلت منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي بوضع الخطط لتهجيرهم من القطاع وتوطينهم في سيناء أو في دول أخرى في المنطقة والعالم. وفي الفترة القصيرة التي احتلت فيها إسرائيل قطاع غزة، في العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، وضعت خططًا لتهجير اللاجئين الفلسطينيين من القطاع، وخصّص وزير المالية الإسرائيلي حينئذ، ليفي إشكول، مبلغًا ماليًا أوليًا قدره نصف مليون دولار لتحقيق هذا الهدف³.

وقد ظل وجود اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة يُقلق القيادة الإسرائيلية، ولا سيما أن تكاثرهم الطبيعي كان مرتفعًا. فقد ذكر إشكول، حينما صار رئيس الحكومة الإسرائيلية، في اجتماع له عام 1965 مع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إسحاق رابين، أن اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة يتكاثرون بسرعة، وأن ذلك قد يقود إلى تفجّر الوضع. وسأل إشكول رابين عما يحدث إذا نُظّم اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة مسيرة كبيرة في مقدمتها النساء والأطفال إلى داخل حدود إسرائيل. فأجابه رابين بأن ذلك لن يحدث، ولكن إن حدث، فإن الجيش الإسرائيلي سيطلق النار عليهم ويقتل أول مئة منهم، فيعود جميع من في المسيرة إلى القطاع⁴.

التهجير بعد حرب 1967

بعد أن احتلت إسرائيل قطاع غزة في حرب 1967، ساد إجماع في الحكومة الإسرائيلية على أن إسرائيل لن تنسحب من القطاع في أيّ حلّ مع الدول العربية، وستضمه رسميًا إليها بعد أن تطرد سكانه، أو أغلبيتهم منه. ولم تتسرع الحكومة في ضم القطاع إلى إسرائيل، كما ضمت القدس الشرقية فور احتلالها في حرب 1967؛ وذلك لوجود أكثر من 400 ألف فلسطيني فيه حينئذ، كان نحو 75 في المئة منهم من اللاجئين الذين هجرتهم إسرائيل من ديارهم إليه في حرب 1948. فقد كان من شأن ضم القطاع مع سكانه، علاوة على ضم القدس الشرقية، إضافة إلى وجود الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، أن يشكّل "خطرًا ديموغرافيًا" على إسرائيل وفق مفهوم الحكومة الإسرائيلية.

يتضح من الوثائق الإسرائيلية، وخاصة من محاضرات اجتماعات الحكومة الإسرائيلية في 18 و19 حزيران/ يونيو 1967، التي كُشف النقاب عنها في السنوات الأخيرة، أن تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة احتل الأولوية العليا؛ حيث ساد إجماع على ضرورة تهجيرهم إلى سيناء أو إلى الأردن⁵. وقد شكّلت الحكومة الإسرائيلية العديد من اللجان، وخصّصت لها الميزانيات لتحقيق هذا الهدف. ووضعت لجنة "مديري الوزارات" التي شكّلتها الحكومة الإسرائيلية الخطط لتهجير الفلسطينيين من القطاع، بالتعاون مع كبار المسؤولين في وزارة الأمن وقادة المؤسسة العسكرية والمخابرات العامة ومكتب رئيس الحكومة. وقد صاغت هذه اللجنة وثيقة بخصوص تهجير الفلسطينيين من المناطق المحتلة، وصدّق عليها وزير الأمن موشيه ديان في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1967⁶. ومنحت الوثيقة تهجير الفلسطينيين من القطاع إلى الأردن الأولوية العليا، من خلال اتباع سياسة منهجية شاملة تجاه القطاع، تضيّق الخناق على اقتصاده وتمنع إقامة المشاريع الاقتصادية وتحافظ على بطالة عالية فيه، وتسهّل عملية السفر إلى الأردن عن طريق الضفة الغربية في اتجاه واحد، وتقدّم المحفزات المختلفة للهجرة، وتزيد من مختلف أشكال البطش بسكانه. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، بدأت تظهر نتائج سياسة

3 توم سيفغ، 1967 والبلاد التي غيرت وجهها (القدس: كيتز، 2005)، ص 557 (بالعبرية)؛ وللاطلاع على الخطط الكثيرة التي طرحتها إسرائيل لتهجير اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة من قطاع غزة إلى سيناء والأردن ودول أميركا الجنوبية ودول أخرى، ينظر: المرجع نفسه، الفصل السادس، ص 548 - 568.

4 المرجع نفسه، ص 458.

5 للمزيد ينظر: محضرات اجتماع الحكومة الإسرائيلية في 18 حزيران/ يونيو و19 حزيران/ يونيو 1967، أرشيف دولة إسرائيل.

6 عمري شيفر رفيف، "المكان الذي يجب إخراج الناس منه: تشجيع هجرة فلسطينية من قطاع غزة 1967-1969" في: عمري بن يهوده ودوتان هليفي (محرران)، غزة: مكان وصورة في الحيز العام الإسرائيلي (تل أبيب: غاما، 2023) ص 145 - 169. (بالعبرية)

إسرائيل في الضغط على الفلسطينيين في قطاع غزة بمختلف الوسائل للهجرة إلى الأردن؛ ففي الفترة تشرين الثاني/ نوفمبر -1967 تموز/ يوليو 1968، كان معدل الهجرة الشهري من القطاع إلى الأردن نحو 2800 شخص. ولم تتوقف هذه الهجرة إلا بعد أن تنبّهت الحكومة الأردنية لها، واتخذت قراراً بوقفها، وذلك بمنع دخول سكان القطاع إلى الأردن عن طريق الضفة الغربية منعاً باتاً⁷.

إلى جانب محاولات التهجير إلى الأردن، بذلت إسرائيل في تلك الفترة جهوداً أخرى لتهجير سكان القطاع إلى دول في أميركا الجنوبية عن طريق محاولة الاتفاق مع أكثر من دولة هناك لقبول هجرة السكان إليها مقابل مبلغ مالي تدفعه إسرائيل عن كل مهاجر تستقبله الدولة. وفي أيار/ مايو 1969، اتفق جهاز الموساد مع حكومة البارغواي على أن تقبل هجرة 60 ألف فلسطيني من قطاع غزة إليها خلال أربع سنوات، وأن تمنحهم تأشيرة دخول للعمل فيها؛ ما يمكّنهم من الحصول على المواطنة فيها خلال خمس سنوات. وقد تمكنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بالترهيب والترغيب، من إرغام عدة مئات من سكان القطاع إلى الهجرة إلى البارغواي، وقدمت لكل عائلة تذاكر سفر في اتجاه واحد ومبلغاً مالياً ووعوداً كثيرة. ويبدو أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية قد أخلفت وعودها التي قطعتها لضحاياها الفلسطينيين. فقد دخل اثنان من المهجرين من قطاع غزة القنصلية الإسرائيلية في البارغواي وطلبا مقابلة القنصل، وحينما تكلّم في الاستجابة لطلبهما، أطلق أحدهما النار، فقتل شخصاً وأصاب آخر؛ ما وضع حداً لخطة التهجير الطموحة⁸.

ظل تهجير الفلسطينيين في العقود الماضية يحتل أولوية عليا في ذهنية القادة الإسرائيليين، فوضعوا التصورات والخطط لتهجيرهم بطرائق شتى. فمثلاً، صرّح رايبين في بداية عام 1973 بأن مشكلة اللاجئين في قطاع غزة يجب ألا تُحلّ فيه، وإنما في شرق الأردن، وأن على إسرائيل توفير الظروف الملائمة، وخاصة الاقتصادية التي تحقق ذلك⁹.

وفي عام 2010، طرح الجنرال غيورا آيلاند، الذي ترأس في الفترة 2004 - 2006 مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، مشروعاً لتوطين أكثر من مليون فلسطيني من قطاع غزة في سيناء في إطار اتفاق تبادل أراضي بين مصر وإسرائيل وفلسطين كالتالي¹⁰:

- أولاً، تعطى مصر قطاع غزة أرضاً من سيناء مساحتها 720 كيلومتراً مربعاً في المنطقة المحاذية للقطاع، تمتد 24 كيلومتراً على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، و34 كيلومتراً على الحدود المصرية مع قطاع غزة وإسرائيل.
- ثانياً، يتنازل الفلسطينيون، في مقابل حصولهم على 720 كيلومتراً مربعاً من سيناء، عن 720 كيلومتراً مربعاً من مساحة الضفة الغربية المحتلة لفائدة إسرائيل، في المناطق المقام عليها الكتل الاستيطانية اليهودية التي تعادل 12 في المئة من مساحتها.
- ثالثاً، في مقابل المساحة التي تعطىها مصر لقطاع غزة، تحصل مصر من إسرائيل على مساحة في جنوب غرب صحراء النقب قد تصل إلى 720 كيلومتراً مربعاً، ولكن قد تكون أصغر من ذلك، في حال قبلت مصر الإغراءات والامتيازات التي تحصل عليها من إسرائيل¹¹.

7 المرجع نفسه، ص 160.

8 للمزيد من التفاصيل ينظر: المرجع نفسه؛ محارب.

9 "معاريف تسأل ورؤساء الأركان السابقون يجيبون"، ملحق جريدة معاريف، 16/2/1973، ص 17. (بالعبرية)

10 غيورا آيلاند، بدائل إقليمية لفكرة دولتين لشعبين (رمات غان: مركز بيجن - السادات للأبحاث الاستراتيجية، 2010)، مذكرة رقم 4. (بالعبرية)

11 المرجع نفسه.

التهجير بعد السابع من تشرين الأول / أكتوبر 2023

ما إن شنت إسرائيل حربها على الفلسطينيين في قطاع غزة، حتى ظهرت الدعوات الإسرائيلية لتهجيرهم إلى سيناء ودول أخرى في المنطقة والعالم. وقد ازدادت هذه الدعوات يوماً بعد آخر من قادة إسرائيليين داخل أحزاب الائتلاف الحكومي، وفي صفوف المعارضة السياسية، وفي وسائل الإعلام، وقادة الرأي العام، وفي العديد من مراكز الأبحاث الإسرائيلية. وفي هذا السياق، دعا الجيش الإسرائيلي علناً، في المرحلة الأولى من الحرب، جميع الفلسطينيين في محافظتي غزة والشمال إلى مغادرة بيوتهم والتوجه إلى جنوب وادي غزة وجنوب القطاع. وفي المرحلة الثانية من الحرب، دعا جميع سكان محافظتي الوسطى وخانيونس إلى التوجه إلى رفح المحاذية للحدود مع سيناء.

وقد برز في الدعوة إلى التهجير رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الذي دعا علناً، ونشط سراً أيضاً منذ بداية الحرب، إلى تهجير فلسطيني القطاع إلى سيناء¹². وطرح في بداية الحرب، إضافة إلى مسؤولين إسرائيليين آخرين، على العديد من قادة الدول الغربية تأييد سعي إسرائيل لتهجير الفلسطينيين إلى سيناء. وفي هذا السياق، طلب نتنياهو من الرئيس الأميركي جو بايدن، ومن رئيس الحكومة البريطانية ريشي سونك، ومن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في أثناء زيارتهم إسرائيل في بداية الحرب، الضغط على رئيس مصر عبد الفتاح السيسي لقبول تهجير مئات آلاف المدنيين الفلسطينيين من القطاع إلى سيناء¹³.

وثيقة رسمية إسرائيلية تدعو إلى التهجير

بعد مرور أقل من أسبوع على بدء حرب الإبادة الإسرائيلية، وضعت وزارة الاستخبارات الإسرائيلية وثيقة رسمية دعت فيها إلى تهجير سكان القطاع إلى سيناء¹⁴، ورأت أنه ينبغي للحكومة الإسرائيلية أن تحدد الهدف السياسي للحرب الذي تسعى لتحقيقه بخصوص المدنيين، وذلك إلى جانب تحقيق هدف الحرب العسكري المتمثل في القضاء على حكم حماس وقوتها العسكرية في القطاع. وذكرت الوثيقة أنه توجد أمام الحكومة الإسرائيلية ثلاثة خيارات، هي: أولاً، بقاء السكان في القطاع وعودة السلطة الفلسطينية إليه. ثانياً، بقاء السكان في القطاع تحت حكم محلي جديد برعاية إسرائيل. ثالثاً، تهجير السكان من القطاع إلى سيناء.

رفضت الوثيقة الخيارين الأول والثاني، ورأت أن الخيار الأول يشكّل أكبر هزيمة لإسرائيل وانتصاراً للحركة الوطنية الفلسطينية؛ لأنه يُنهي الانقسام الفلسطيني بين الضفة والقطاع، ويقود إلى إنشاء دولة فلسطينية. وأكدت أن الخيار الثاني لا يوفر أيّ مكسب استراتيجي لإسرائيل، بل إنه يشكّل عبئاً عليها بعد مرور عدة سنوات. وأوصت بتبني الخيار الثالث وهو تهجير السكان إلى سيناء وإلى دول أخرى في المنطقة والعالم. ورأت أن على إسرائيل دعوة السكان المدنيين إلى الهجرة إلى جنوب القطاع في رفح تمهيداً لتهجيرهم إلى سيناء، وأن على إسرائيل إبقاء المحاور المرورية في اتجاه الجنوب مفتوحة عند قصفها القطاع، لإتاحة الفرصة لتهجير المدنيين إلى رفح.

¹² Patrick Kingsly, "Israel Quietly Pushed for Egypt to Admit Large Numbers of Gazans," *The New York Times*, 7/11/2023, accessed on 17/3/2024, at: <https://ibit.ly/qCLRe>

¹³ Yasmeen Abutaleb, John Hudson & William Booth, "Biden and Netanyahu Heading for a Collision on Post War Agenda," *The Washington Post*, 21/12/2023, accessed on 17/3/2024, at: <https://ibit.ly/lfhGJ>;

ينظر كذلك: "تقرير: نتنياهو طلب من بايدن الضغط على رئيس مصر استيعاب فلسطينيين من غزة"، **واي نت**، 2023/12/22، شوهد في 2024/3/17، في: <https://ibit.ly/0m1TW>

¹⁴ يهونتان ليس، "الوثيقة التي بلورتها وزارة الاستخبارات تقترح إخلاء سكان قطاع غزة إلى سيناء"، **هآرتس**، 2023/10/29، شوهد في 2024/3/17، في: <https://ibit.ly/NbWnB> (بالعبرية)؛ وينظر الوثيقة التي جاءت في عشر صفحات في: "ورقة سياسات: بدائل التوجيه السياسي للسكان المدنيين في قطاع غزة"، **سكريب**، 2023/10/13، شوهد في 2024/3/17، في: <https://ibit.ly/blpn2> (بالعبرية)

وحدث الوثيقة الحكومة الإسرائيلية على تكثيف العمل على الصعيد الدولي، وخاصة لدى الولايات المتحدة والدول الغربية، لتوفير الشرعية الدولية لعملية التهجير إلى سيناء، وأن تبذل هذه الدول الجهود للضغط على القيادة المصرية لقبول تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، مقابل تقديم الدعم الاقتصادي لمصر لحل أزمتها الاقتصادية، وكذلك التأثير في الولايات المتحدة لكي تضغط على العديد من الدول في الشرق الأوسط ودول عربية لاستيعاب جزء من سكان القطاع. وأشارت الوثيقة إلى أهمية الترويج إعلاميًا لمخطط التهجير، إقليميًا ودوليًا وفي صفوف الفلسطينيين أنفسهم في القطاع، وإلى ضرورة التشديد على الترويج الموجّه إلى الفلسطينيين بفقدان ديارهم واستحالة العودة إليها¹⁵.

وبعد كشف النقاب عن الوثيقة، ظلت وزيرة الاستخبارات غيلا غمليئيل متمسكة بالتهجير. ففي مقال لها، نادى باستغلال الحرب على القطاع لتهجير الفلسطينيين منه إلى سيناء ودول أخرى في العالم¹⁶. وأكدت أن إحدى المهمات التي تعمل عليها وزارتها هي الوضع في اليوم التالي للقضاء على حماس وحكمها في القطاع، وأن بقاء أكثر من مليوني فلسطيني فيه أمر غير مقبول مهما كانت طبيعة السلطة التي ستحكمه، وأن الحل الوحيد هو تهجيرهم إلى سيناء ودول أخرى في المنطقة والعالم¹⁷.

لقد امتدت الدعوة إلى التهجير إلى فئات أخرى في المجتمع الإسرائيلي، من ضمنها مراكز الأبحاث¹⁸. فبعد مرور عشرة أيام على بدء الحرب، نشر رفائيل بن ليفي، الباحث في معهد مسغاف للأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية، مقالاً دعا فيه إلى تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى سيناء ودول أخرى في العالم، ورفض بشدة أي حل آخر يبقى فيه الفلسطينيون في القطاع، سواء تحت الاحتلال الإسرائيلي أو تحت حكم أي سلطة فلسطينية¹⁹. وعبر عن قناعته بأنه يجب أن تهجر إسرائيل سكان القطاع إلى سيناء، وأن تدفع أيضًا إلى بلورة مبادرة دولية لاستيعاب المهجرين في دول أخرى، وأن تضمّ قطاع غزة إليها بعد تهجير سكانه الفلسطينيين. وأضاف أنه من الطبيعي أن يعارض أعداء إسرائيل ومؤيديهم في العالم تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، لأنهم يدركون أن ذلك سيكون انتصارًا ملموسًا لإسرائيل ونكبة جديدة للفلسطينيين، ولكن على الرغم من هذه المعارضة، فإنه ينبغي لإسرائيل أن تتمسك بهدف طرد الفلسطينيين من القطاع²⁰.

ونشر أمير فايتمن، أحد ناشطي حزب الليكود، ورقةً طرح فيها خطة مفصلة لتهجير سكان قطاع غزة إلى مصر²¹، ادّعى فيها أن اقتصاد مصر يعاني أزمة اقتصادية عميقة تهدد استقرار النظام المصري ومصالح العديد من الدول، وخاصة التي أعطت مصر قروضًا كبيرة. وأشار إلى أن النظام المصري يعارض حتى الآن تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى مصر، ولكن في الإمكان التغلب على هذه المعارضة بوساطة تقديم إسرائيل المال لمصر بسخاء، المرافق بالضغط الأميركي. واقترح أن تكون إسرائيل سخية مع مصر، وتدفع لها نحو 30 - 40 مليار دولار لشراء بضع مئات آلاف الشقق في مصر في العديد من المدن التي تتوافر فيها الشقق، مثل مدينتي السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان، لتوطين الفلسطينيين الذين سيهجرون من القطاع فيها.

15 المرجع نفسه.

16 Gila Gamliel, "Victory is an Opportunity for Israel in the Midst of Crisis," *The Jerusalem Post*, 19/11/2023, accessed on 17/3/2024, at: <https://cutt.ly/kw2aOU9j>

17 Ibid.

18 برز من بينها معهد مسغاف للأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية، الذي تأسس في عام 2005، وأطلق عليه منذ تأسيسه حتى منتصف عام 2023 "المعهد للاستراتيجية الصهيونية"، حيث جرى تغيير اسمه إلى "معهد مسغاف للأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية"، وهذا المعهد هو الذي بلور "قانون القومية" الذي سنّه الكنيست في عام 2018.

19 رفائيل بن ليفي، "طرد الغزيين: ضرورة استراتيجية"، *مجلة هشبواح* (تشرين الأول / أكتوبر 2023)، شوهد في 2024/3/17، في: <https://cutt.ly/fw2aPUWQ> (بالعبرية)

20 المرجع نفسه.

21 أمير فايتمن، "الفرصة التي تقترحها الأزمة الاقتصادية في مصر"، *مجلة هشبواح* (تشرين الأول / أكتوبر 2023). (بالعبرية)

واستخلص أن الوقت الآن مناسب لتحقيق هذه الخطة الطموحة، وأنه "في إمكان قوة إسرائيل الاقتصادية التفاعل مع الضائقة الاقتصادية المصرية للدفع في تحقيق تهجير سكان قطاع غزة إلى مصر"²².

ونشر يوأف سوريك، محرر مجلة **هشيلواح**، ورقة حاج فيها بأنه يجب أن تتخلص إسرائيل من الفرضيات السابقة التي قادت إلى السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وأن يكون لديها "وضوح أخلاقي" بشأن الأهداف التي تسعى لتحقيقها. ويتضح من ورقته أن الأخلاق التي يدعو إليها ما هي إلا أخلاق القتل وكبار المجرمين في التاريخ الإنساني؛ فقد ذكر أن هذه الأهداف يجب أن تستند إلى المبادئ التالية²³: أولاً، يجب أن يكون القتل الجماعي جزءاً من تحقيق الانتصار على العدو، أما القتل الجماعي الذي لا يكون كذلك فهو ليس أخلاقياً؛ أي إنه يحق لإسرائيل أن ترتكب جرائم القتل الجماعي ضد الفلسطينيين، ما دام ذلك يخدم تحقيق الانتصار. ثانياً، إبقاء سكان قطاع غزة فيه سياسة غير أخلاقية. ثالثاً، ترحيل سكان القطاع المدنيين غير المتورطين في الحرب إلى دول في المنطقة والعالم عمل أخلاقي، وينبغي توطينهم في العديد من الدول في المنطقة والعالم وإلغاء منظمة غوث وتشغيل اللاجئين فلسطين في الشرق الأدنى "الأونروا". وأكد أنه ينبغي عدم السماح للفلسطينيين الذين هجرهم الجيش الإسرائيلي من شمال قطاع غزة إلى جنوبه بالعودة إلى بيوتهم. وأضاف أن "العدل والانتقام" هما ضرورة استراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل؛ فقد تلقى الردع الإسرائيلي في السابع من تشرين الأول/أكتوبر ضربة قوية، ولن يُسترد إلا بدفع الفلسطينيين ثمناً باهظاً جداً يغيّر الواقع. وإذا لم تستعد إسرائيل الردع فإنها ستبدأ في الانحدار أمنياً وسياسياً واقتصادياً. ورأى أنه يجب إعادة بناء غزة بعد تهجير الفلسطينيين كمدينة إسرائيلية²⁴.

ولم يكن مؤسس حركة "إم ترنسو" (إذا أردتم)، رونين شوفال، أقل تطرفاً من سوريك. فقد أكد في مقال له أنه يجب أن يكون واضحاً للغرب عموماً، وإسرائيل خصوصاً، أن بقاء السكان الفلسطينيين وبقاء "نظام قاتل" في قطاع غزة عمل غير أخلاقي، وأن نقل السكان الفلسطينيين غير المنخرطين في الحرب إلى خارج القطاع عمل أخلاقي²⁵. وأضاف أنه يجب "محو القتل من الوجود" بواسطة حرب شاملة على القطاع. وفي هذه الحرب، يُمنح السكان المدنيون غير المنخرطين في الحرب ممرًا آمناً في اتجاه مصر. ويجب أن يقتل الجيش الإسرائيلي كل من يبقى في القطاع بعد أن يوجه إليهم إنذاراً بالاستسلام ومغادرته²⁶.

ولم تقتصر الدعوة إلى التهجير على اليمين المتطرف واليمين الفاشي في إسرائيل، ولا على الأئتلاف الحكومي الذي يقوده نتنياهو، وإنما امتدت إلى أعضاء كنيست في قيادة المعارضة الإسرائيلية. فقد طالب عضو الكنيست القيادي في حزب "يوجد مستقبل"، رام بن باراك، الذي يعدّ الرجل الثاني في هذا الحزب، وكان قد أعلن عن نيته الترشح لمنافسة يائير لبيد على رئاسة الحزب، في مقال مشترك له ولعضو الكنيست داني دانون القيادي في حزب الليكود، نشره في صحيفة **وول ستريت جورنال**، بتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى الدول الغربية ودول أخرى في العالم²⁷. وناشداً الدول الغربية والمنظمات الدولية، ذات الخبرة في معالجة قضايا اللاجئين، بوضع مشروع دولي يجري من خلاله تهجير واسع النطاق للفلسطينيين من قطاع غزة إلى الدول الغربية ومختلف الدول الأخرى في العالم التي تقبل استقبالهم²⁸.

22 المرجع نفسه.

23 يوأف سوريك، "ضروري وأخلاقي وممكن: عدم إعادتهم إلى غزة"، مجلة **هشيلواح** (تشرين الأول/أكتوبر 2023)، شوهد في 2024/3/17، في: <https://ibit.ly/z4E5W> (بالعبرية)

24 المرجع نفسه.

25 رونين شوفال، "تذكر ماذا فعلت بك حماس"، **ميداه**، 2023/11/1، شوهد في 2024/3/17، في: <https://ibit.ly/xqlru> (بالعبرية)

26 المرجع نفسه.

27 Dany Danon & Ram Beb Barak, "The West should Welcome Gaza Refugees," *The Wall Street Journal*, 13/11/2023, accessed on 17/3/2024, at: <https://cutt.ly/cw2aGHLX>

28 Ibid.

وكشف دانون النقاب عن أن إسرائيل بذلت جهداً على الصعيد الدولي لتهجير سكان القطاع، وادّعى أن العديد من الدول في أميركا الجنوبية وأفريقيا أعربت عن استعدادها لاستيعاب لاجئين منه، وأن بعضها "طلب مالياً وأموراً أخرى" مقابل الموافقة على استيعابهم²⁹. وحاول دانون تبرير تهجير الفلسطينيين من القطاع بأنه أمر طبيعي يحدث في الحروب، وأنه ليس مخططاً إسرائيلياً أصيلاً سعت إسرائيل دوماً لتحقيقه. فقد ذكر أنه "في كل حرب تحدث هجرة. انظر إلى ما حدث في سورية. مليون ونصف المليون انتقلوا إلى الأردن، وثلاثة ملايين انتقلوا إلى تركيا، وانتقل كذلك عدة ملايين إلى أوروبا". وأضاف أن إسرائيل ستتواصل مع دول في المنطقة والعالم لحضها على قبول هجرة الفلسطينيين من قطاع غزة إليها، وأنها لن تتحدث معها عن أرقام عالية "كي لا تخيفها، وحتى إذا قبلت كل دولة عشرة آلاف إلى عشرين ألفاً من قطاع غزة، فإن هذا رقم معتبر"³⁰. وطرح دانون مسألة التهجير في اجتماع كتلة حزب الليكود في الكنيست، وقال نتتياهو فيه إنه يشجع تهجير الفلسطينيين من القطاع، ولكن المشكلة تكمن في إيجاد دول توافق على قبولهم فيها³¹.

وفي سياق السعي الإسرائيلي للتهجير، قدّم عضو الكنيست عن حزب الليكود، موشيه بسال، في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2023، اقتراح قانون في الكنيست لتشجيع تهجير الفلسطينيين من القطاع. وجاء في نص القانون المقترح أن حكومة إسرائيل تتصل بدول في العالم لحثها على استيعاب مهاجرين فلسطينيين من القطاع، وأنها ستدفع لكل مهاجر من القطاع ستة آلاف دولار، وتدفع عشرة آلاف دولار للدولة المستقبلة عن كل مهاجر تستوعبه فيها³².

اجتماع شعبي يدعو إلى التهجير

في سياق الدعوة إلى التهجير ووضعها على قمة أجندة الرأي العام الإسرائيلي، بادرت أحزاب اليمين المتطرف واليمين الفاشي الحاكم في إسرائيل إلى عقد اجتماع شعبي كبير في أواخر كانون الثاني/ يناير 2024، في مباني الأمة في القدس الغربية، شارك فيه آلاف الإسرائيليين. ودعا قادة أحزاب الائتلاف الحكومي الذين شاركوا في الاجتماع إلى طرد الفلسطينيين من قطاع غزة وتجديد الاستيطان اليهودي فيه. وقد شارك في الاجتماع 15 عضو كنيست، و12 وزيراً من أحزاب الليكود والقوة اليهودية والصهيونية الدينية و"يهדות هتوراه" الحريدي، إلى جانب قادة حركات الاستيطان اليهودي، وقّعوا فيه على ميثاق للاستيطان في قطاع غزة³³.

لقد هيمنت دعوة تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة على هذا الاجتماع؛ فقد طالب الوزراء وأعضاء الكنيست الذين تحدثوا فيه، وسط هتافات الجمهور "ترانسفير ترانسفير"، بتهجير الفلسطينيين من القطاع وإعادة الاستيطان في مدنه وتحويلها إلى مدن يهودية بعد طرد الفلسطينيين منها³⁴. ولم يتميز هذا الاجتماع الشعبي بمشاركة العديد من وزراء وأعضاء كنيست من قادة حزب الليكود فحسب، الذين نادوا في خطاباتهم بتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، تماماً كما نادى قادة الحزبين الفاشيين الشريكين في الائتلاف الحكومي، القوة اليهودية بقيادة إيتمار بن غفير والصهيونية الدينية بقيادة بتسلئيل سموتريتش، وإنما أيضاً بمشاركة رئيس حزب يهدوت هتوراه، يتسحاق غولدنوف، الذي ألقى خطاباً ذكر فيه بأنه يقف ضد التنازل عن أي جزء من "أرض إسرائيل" وأنه يدعم تجديد الاستيطان اليهودي في جميع أراضي قطاع غزة³⁵.

29 "عضو الكنيست دانون: دول في أميركا اللاتينية وأفريقيا اقترحت استيعاب لاجئين من قطاع غزة"، هآرتس، 2023/12/26، شوهد في 2024/3/17، في: <https://cutt.ly/1w2aHhjl> (بالعبرية)

30 المرجع نفسه.

31 المرجع نفسه.

32 "اقتراح قانون لاستيعاب سكان من قطاع غزة 2023"، موقع الكنيست، 2023/12/4، شوهد في 2024/3/17، في: <https://cutt.ly/lw2aH1g> (بالعبرية)
33 أنه برسكي، "بالرقص وبصرخات 'ترانسفير' وزراء وأعضاء كنيست في اجتماع لتجديد الاستيطان في غزة"، معاريف، 2024/1/28، شوهد في 2024/3/17، في: <https://cutt.ly/hw2aJH3l> (بالعبرية)

34 نير حسون، "الاستيطان في غزة مجرد شعار، الموضوع الذي هيمن على الاجتماع الجماهيري هو الترانسفير"، هآرتس، 2024/1/29، شوهد في 2024/3/17، في: <https://cutt.ly/Mw2aKfjv> (بالعبرية)

35 جلعاد كوهين وموران أرولامي، "تشجيع الهجرة والتوقيع على ميثاق تجديد الاستيطان في غزة: الاجتماع بمشاركة قادة الائتلاف"، واي نت، 2024/1/28، شوهد في 2024/3/17، في: <https://cutt.ly/Pw2aKGWh> (بالعبرية)

خاتمة

إلى جانب تحقيق هدف الحرب المعلن وهو القضاء على حكم حماس وعلى قوتها العسكرية في قطاع غزة، تحاول إسرائيل في هذه الحرب تهجير الفلسطينيين أو معظمهم من قطاع غزة إلى سيناء. وجاءت حرب الإبادة وتدمير القطاع وتحويله إلى منطقة غير صالحة للعيش فيها، لتخدم على نحو مباشر استراتيجية إسرائيل في التهجير. ولتحقيق ذلك، تعمل علناً وسراً للاتفاق مع العديد من الدول في العالم لاستقبال أكبر عدد من الفلسطينيين للهجرة إليها مقابل تقديم المال لها، سواء عن طريق رفح أو بوساطة ميناء يجري إنشاؤه أو عن طريق إسرائيل نفسها.

المراجع

العربية

محارب، محمود. "الصهيونية والهاجس الديمغرافي". **مجلة شؤون فلسطينية**. العدد 194 (أيار/ مايو 1989).

العبرية

آيلاند، غيورا. **بدائل إقليمية لفكرة دولتين لشعبين**. رمات غان: مركز بيغن - السادات للأبحاث الاستراتيجية، 2010.
بن ليفي، رفائيل. "طرد الغزيين: ضرورة استراتيجية". **مجلة هشيلاواح** (تشرين الأول / أكتوبر 2023). في:
<https://cutt.ly/fw2aPUWQ>

بن يهوده، عمري ودوتان هليفي (محرران). **غزة: مكان وصورة في الحيز العام الإسرائيلي**. تل أبيب: غاما، 2023.

سوريك، يوأف. "ضروري وأخلاقي وممكن: عدم إعادتهم إلى غزة". **مجلة هشيلاواح** (تشرين الأول / أكتوبر 2023). في:
<https://ibit.ly/z4E5W>

سيغف، توم. **1967 والبلاد التي غيرت وجهها**. القدس: كيتز، 2005.

فايتس، يوسف. **يومياتي ورسائل للأبناء**. رمات غان: مساده، 1965.

فايتمن، أمير. "الفرصة التي تقترحها الأزمة الاقتصادية في مصر". **مجلة هشيلاواح** (تشرين الأول / أكتوبر 2023).
"ورقة سياسات: بدائل التوجيه السياسي للسكان المدنيين في قطاع غزة". **سكريبد**. 2023/10/13. في:
<https://ibit.ly/blpn2>